



**تقرير مراقب الحسابات المستقل
الى الأفاضل/ مساهمي
شركة صحار للطاقة ش.م.ع.ع**

تقرير عن القوائم المالية المدققة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا القوائم المالية لشركة صحار للطاقة ش.م.ع.ع ("الشركة")، شركة مساهمة عامة مسجلة بموجب قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ "وتعديلاته" في سلطنة عمان، والتي تتضمن قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الرئيسية وإيضاحات تفسيرية.

في رأينا، فيما عدا تأثير المسألة الموضحة في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن القوائم المالية المرفقة، تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة صحار للطاقة ش.م.ع.ع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

تأسست الشركة للقيام بمشروع لبناء وتشغيل محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه في صحار. دخلت الشركة في اتفاقية شراء الطاقة والمياه طويلة الأجل مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م لمدة خمسة عشر عامًا اعتبارًا من تاريخ التشغيل التجاري المحدد بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٧. مثل هذا المشروع / الترتيب يقع ضمن نطاق تفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية رقم ٤ "تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار" والذي يتطلب من الشركة الاعتراف بالإيراد وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي ١٧، أي الاعتراف بإيرادات التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، ما لم يكن هناك أساس منظم يكون أكثر تمثيلاً للنمط الزمني لاستحقاق الاستخدام المستمد من الأصل المؤجر. كما هو مذكور في الإيضاح رقم ٤ إلى القوائم المالية، تقوم الشركة بإثبات الإيرادات وفقًا لطريقة السداد الخاصة بالاتفاقية، معتبرة أنه أساس بديل للاعتراف بالإيرادات بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. وترى الإدارة أن الاعتراف بالإيرادات على أساس طريقة القسط الثابت سوف يؤدي إلى عرض غير عادل للواقع الاقتصادي. على العموم، وكما هو مذكور في الإيضاح ٣ أ إلى القوائم المالية، فقد طلبت الهيئة العامة لسوق المال ("الهيئة التنظيمية") من الشركة الاعتراف بإيرادات التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت. وفقًا للهيئة، لقد خرقت الشركة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعدم الاعتراف بإيرادات التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت. ونتيجة لذلك، يجب أن تدرج الإيرادات في القوائم المالية للشركة على أساس القسط الثابت. ومع ذلك، لم تقم الشركة بإعادة إدراج بياناتها المالية وأبلغت عن إيراداتها للسنة الحالية على أساس طريقة الدفع الخاصة بالاتفاقية، وليس على أساس القسط الثابت. تشير سجلات الشركة إلى أنه فيما لو تم الاعتراف بالإيرادات على أساس القسط الثابت، فإن الخسائر المتراكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ربما تزيد بمبلغ يقدر بنحو ٤,٨ مليون ريال عماني وسوف يدرج نفس المبلغ كإلتزام إيرادات مؤجلة في قائمة المركز المالي.

لقد تم تدقيقنا وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). أن مسؤولياتنا وردت بموجب تلك المعايير الموضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات حول القوائم المالية لتقريرنا. أننا مستقلون عن الشركة وفقًا لمعايير السلوك الدولية (IESBA) بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية في سلطنة عمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات.

**تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة صحار للطاقة ش.م.ع.ع**

**تقرير عن القوائم المالية المدققة - تابع
أساس الرأي المتحفظ (تابع)**

وفي اعتقادنا ، فإن بيانات التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وهو يشكل أساساً معقولاً نستند إليه في إبداء رأينا المتحفظ.

مسائل التدقيق الرئيسية

مسائل التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي ، في تقديرنا المهني ، كانت تتمثل أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وتم تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل الرأي لدينا بشأنها، ونحن لا نقدم رأي منفصلاً عن هذه المسائل. بالإضافة إلى المسألة الموضحة في قسم أساس الرأي المتحفظ ، قررنا أن المسائل الموضحة أدناه هي مسائل التدقيق الأساسية.

حسابات التحوط

دخلت الشركة في اتفاقيات تجارية قد تؤدي لتعرضها لمخاطر أسعار الفائدة التي تنشأ من هذه الاتفاقيات (أدوات التحوط). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، أدت هذه الاتفاقيات إلى ظهور أصول مالية بقيمة ٣,٥١٤,٠٠٠ ريال عماني (٩,١٢٧,٠٠٠ دولار أمريكي) [٢٠١٧: ٦,١٦٣,٠٠٠ ريال عماني (١٦,٠٠٨,٠٠٠ دولار أمريكي)] والالتزامات المالية بقيمة ٤,٣٦٥,٠٠٠ ريال عماني (١١,٣٣٨,٠٠٠ دولار أمريكي) [٢٠١٧: ٧,٤٢٣,٠٠٠ ريال عماني (١٩,٢٨١,٠٠٠ دولار أمريكي)]. وقد تم التعامل مع هذه الاتفاقيات كتحويلات للتدفقات النقدية وسجلت قيمها العادلة في وقت الاعتراف الأولي. يتم إثبات أي مكسب / خسارة ناجم عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التغطية في بيان الدخل الشامل الآخر حتى تاريخ الاستحقاق ، وعندها يتم تحويله إلى قائمة الربح أو الخسارة. إن الشركة مطالبة بالاختبار بشكل مستمر ما إذا كانت أدوات التحوط فعالة للغاية في التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط. وبناءً على ذلك ، سيتم الاعتراف بالأجزاء الفعالة وغير الفعالة ، إن وجدت ، في قائمة الدخل الشامل الآخر وقائمة الربح أو الخسارة ، على التوالي. إن محاسبة التحوط تستلزم نظاماً متطوراً لتسجيل مع هذه الاتفاقيات ومتابعة التغيرات بعد الاعتراف الأولي. إن تقييم أدوات التحوط وتحديد كفاءة التحوط ينطوي على درجة كبيرة من التعقيد والحكم. وبالتالي ، فقد حددنا أن محاسبة التحوط هي أمر أساسي في التدقيق.

شملت إجراءات التدقيق التي قمنا بها التحقق من حسابات فعالية التحوط من أجل المعقولية ومراجعة اتفاقيات التعاملات والأعمال ذات الصلة على أساس العينة والتحقق من تسجيل أدوات التحوط بشكل مناسب بالقيم العادلة. لقد تحققنا من أن الأجزاء الفعالة وغير الفعالة من التحوط تم الاعتراف بها بشكل مناسب في البيانات المالية. كما طلبنا تأكيدات من أطراف ثالثة بشأن القيم العادلة لأدوات التحوط كما في تاريخ التقرير.

إنخفاض قيمة محطة تحلية المياه

كما هو مذكور في الإيضاح ٥,٣ ، من المتوقع أن تنتهي الاتفاقية طويلة الأمد القائمة للشركة لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه في صحار ("PWPA") بحلول أبريل ٢٠٢٢. لذلك ، قررت الشركة المشاركة في "عملية شراء الطاقة ٢٠٢٢" المقدمة عن طريق الشركة العمانية OPWP ("المناقصة"). ومع ذلك ، فإن الشركة مؤهلة فقط لتوريد الطاقة ، وفقاً للإخطار الصادر عن الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٩. ونتيجة لذلك ، لن تتمكن الشركة من توسيع نطاق عمليات محطة تحلية المياه التابعة لها إلى ما بعد الفترة الحالية مع PWPA. أظهر استعراض انخفاض القيمة الذي تم تنفيذه في نهاية السنة "قيمة مستخدمة" في المصنع بمبلغ ٢١,٦٤٩ مليون ريال عماني مقابل "القيمة الدفترية الصافية" المقدرة بمبلغ ٤٠,٢٠٣ مليون ريال عماني. أدى ذلك إلى تسجيل خسارة انخفاض بقيمة ١٨,٥٥٤ مليون ريال عماني في القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك ، أدى ذلك أيضاً إلى مراجعة العمر الإنتاجي لمحطة تحلية المياه إلى ١٥ سنة من التقدير السابق ٣٠ سنة. لقد ركزنا على هذا المجال بسبب الطابع المادي للمبالغ المعنية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

الى الأفاضل/ مساهمي

شركة صحار للطاقة ش.م.ع.ع

تقرير عن القوائم المالية المدققة – تابع

مسائل التدقيق الرئيسية – تابع

إنخفاض قيمة محطة تحلية المياه – تابع

شملت إجراءات التدقيق التي قمنا بها التحقق من الحسابات التي أجرتها الشركة من أجل "القيمة المستخدمة" لمحطة تحلية المياه. لقد فحصنا تقرير التقييم الخاص بالخبير المستقل المستخدم لتقدير "القيمة الدفترية الصافية" للممتلكات والمنشآت والمعدات للشركة في نهاية العام. كما قمنا بفحص مدى معقولية الإفصاح وعرض الإنخفاض في القيمة المتعلق بمعمل تحلية المياه في البيانات المالية للشركة.

المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إن إدارة الشركة مسؤولة عن المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تتضمن المعلومات الأخرى أي شيء مدرج في التقرير السنوي بالإضافة إلى معلومات البيانات المالية وتقرير التدقيق حول هذه البيانات المالية وامتنال الشركة لقانون حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

إن رأينا في القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال الاستنتاجات المتعلقة بهذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى ، وعند القيام بذلك ، نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو بخلاف ذلك تظهر بشكل خاطئ جوهرياً. إذا استندنا ، بناءً على العمل الذي قمنا به ، إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى ، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن تنظيم وإدارة الشركة عن القوائم المالية

إن إدارة الشركة مسؤولون عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بطريقة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، ومتطلبات قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته في سلطنة عمان. وعن أنظمة الرقابة الداخلية المعقولة التي تقوم الإدارة بتحديدتها وتعتبرها ضرورية لكي تتمكن من إعداد القوائم المالية وعرضها بطريقة عادلة بحيث تكون خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

لدى إعداد البيانات المالية، الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح حسب مقتضى الحاجة، وعن المسائل المتعلقة باستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو التوقف عن نشاطها، أو تمتلك بديلاً واقعياً للقيام بذلك.

يتحمل القائمون على تنظيم وإدارة الشركة بالحوكمة مسؤولية الإشراف عن عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

أن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية بصورة عامة من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات والذي يشمل رأينا. التأكيد المعقول يمثل مستوى عال من الضمان، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً وجود أخطاء جوهرية. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو الخطأ ، ويمكن أن تكون جوهرياً بشكل فردي أو مجتمعة ، فيما إذا كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها أصحاب القرار على أساس هذه البيانات المالية.

**تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة صحار للطاقة ش.م.ع.**

تقرير عن القوائم المالية المدققة – تابع

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية – تابع

في إطار عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكام مهنية ونحافظ على مبدأ الشك المهني طوال مراحل التدقيق كما أننا نقوم:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش أو الخطأ لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التستر، أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم عن الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين مادي موجود وله الصلة بالأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا نستنتج أن عدم اليقين المادي موجود، نحن مطالبون بلفت الانتباه في تقرير الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافية، لإبداء رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم هيكل العرض العام، ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاح، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع الإدارة، ضمن أمور أخرى، فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية للحسابات، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة يتم تحديدها في الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.

إننا نقدم للإدارة بيان بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، والتواصل مع جميع الأمور ذات الصلة وغيرها التي يعتقد أنها تؤثر على إستقلاليتنا وسبل الحماية فيها.

من بين الأمور التي يتم التواصل بخصوصها مع الإدارة، فإننا نقوم بتحديد تلك المسائل التي كانت من أكثر أهمية لدى تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعتبر هي مسائل التدقيق الرئيسية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا، فإن القوائم المالية لشركة صحار للطاقة ش.م.ع.، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م تتفق من جميع النواحي الجوهرية، مع متطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.

توقيع الشريك عن تقرير مراقب الحسابات المستقل بالنيابة عن الشركة بمعرفة عوض بامخالف.



بيكرتلي أم كي أم (عمان) ش.م.م
مسقط

١١ مارس ٢٠١٩م